المنظومة الفكرية عند الإباضية في الدولة الرستمية
قراءة في تلاقي الفرق وافتراقها

أ.م. د. هاشم ناصر حسين الكعبي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

ملخص البحث

يسعى هذا البحث الى الوقوف على أسرار الفرقة الإباضية التي تُعدُّ فرقة اسلامية موحدة، ثم يلتفت الى اسرار تشظّي تلك الفرقة الى مجموعة فروع وحركات اختلفت على اساس نقطة جوهرية تتعلق بالموقف من طبيعة الحكم وشكله، والموقف من توريث الحكم وأسس اختيار الحاكم.

رصد البحث ذلك الأمر على اساس مبحثين اساسيين

الاول : ترقب فيه مراحل حضور الفرقة الإباضية و ارهاصات انتشارها وتوجهاتها فضلاً عن تباين الحدود الجغرافية لمرجعياتها الدينية بين الشرق والغرب.

الآخر : رصد فيه البحث انقسام الفرقة الإباضية الى تؤصَّل مجاميع مصطرعة فيما بينها انحرفت عن مسار وريث حكم الامام عند الإباضية ، وكيف استند كل منها الى مرجعية دينية تأصل رأيه وتؤيده .

Abstract :-

This paper tackles the secrets the Ibadhia faction which is a unified Islamic faction and then the paper discusses its disbandment into groups and movement which diverged from the original intended path and whether the from of government is based on inheritance or choice .

The paper observed such issues according to two basic demands .

The first : The phases of the presence of the Ibadhia faction were observed and also its religious affiliation between the East and the West .

The second : The disbandment of this faction and its groups that deviated from the path of the heir to the rule of the Imam , all were studied .

المقدمة

يحفل تأريخ المسلمين بكثير من الاحداث التي تتعلق بالطوائف الاسلامية وهي تمر بمراحل مختلفة تسهم في وحدتها تارة وفي تفرقها الى مجاميع متنافرة تارة اخرى، والإباضية من الفرق الاسلامية التي كان لها حضور في وعي الامة الاسلامية مما يقتضي الالتفات الى الاحداث التي مرت بها تحت ظل مختلف الظروف السياسية .

وهذا بحث يحاول ان يقف فيه الباحث على اسرار الفرق الإباضية في ظل الدولة الرستمية التي حكمت بلاد المغرب العربي ردحاً من الزمن لتكشف عن مراحل الإلتقاء تلك الفرق ، ونقاط افتراقها على اساس المتابعة التاريخية والتحليل الروائي المرافق لما روي عن تلك الفرق وما الِمّ بها آنذاك . والامر على هذه الحال استلزم ان يكون البحث على وفق المباحث الآتية :

الأوّل : يتابع فيه البحث مراحل حضور الفرق الاباضية في التاريخ الاسلامي ولاسيما تاريخ المغرب العربي وكيف بدأت من نقطة واحدة وكيف تشكلت فروع لها صارت فيما بعد ذات استقلال ورأي .

الآخر : يقف فيه البحث على اسرار افتراق الفرق الإباضية ولاسيما مجموعة الحركات الانفصالية التي كانت تنفصل على اساس وجهة النظر من حكم الامام وفيما اذا كان على اساس مبدأ الاختيار او الوراثة ، فأفرزت الفرق مجموعة حركات اهمها الحركة النكارية (اليزيدية)، (الحركة الخلقية)، (الحركة الثقافية).ثم خلص البحث الى نتائج مهمة في هذا السياق .

المبحث الأول
مراحل الإلتقاء الفرق الاباضية في الدولة الرستمية

ان تشخيص العلاقة السياسية بين جبل نفوسة والدولة الرستمية في مختلف تقلباتها، والتحول الخطير في مجرى السياسة الإباضية في تاهرت من نظام الإمامة إلى النظام الوراثي يمكن تأشيره بدءاً من إمامة عبد الوهاب او وراثته للحكم الرستمي وهو ما سيكون له إنعكاسات مهمة على تلك العلاقة مع الجبل ، الأمر الذي يجعلنا نركز على هذه الحقبة من تاريخ الدولة الرستمية وتتبع التحولات التي طرأت على نظام الإمامة وحركة المد والجزر بين الجبل وتاهرت إذ يُعدّ عهد عبد الوهاب حقبه مفصلية في تاريخ العلاقات مع الجبل وما نتج عن هذا التبدل من ظهور حركة المعارضة داخل تاهرت وفي جبل نفوسة .

إذ إن عهد الإمام الأول عبد الرحمن بن رستم يُعدّ مرحلة تمهيدية للوصل إلى هذا النظام الوراثي ولم تبرز أي علاقات سياسية في عهده مع جبل نفوسه ما عدا الأنضواء تحت المذهب الإباضي الذي كان مذهب أهل الجبل ومن ثم مذهب تاهرت أي أن العلاقة التي ربطت الجبل مع تاهرت كانت علاقة مشايعة أو موالية للمذهب الإباضي من دون أن ترقى إلى التأثير السياسي.

وفي تنصيب عبد الوهاب حاكماً لتاهرت حاول مؤرخو الإباضية إسباغ صبغة شرعية على عملية أختياره ، متناسين أو غاضين الطرف عن المعارضة التي نشأت عن هذا التنصيب ، ناعتين تلك المعارضة بنعوت لا تتسم بالواقعية ، وتسوغ أن أختيار عبد الوهاب أو تعيينه كان على وفق ما سار عليه السلف من الخلفاء الراشدين .

ولكن هذا الزعم تدحضه الأحداث التي وقعت في عهد الإمام المشار إليه ، فإبن الصغير المالكي في تأريخه للأئمة الرستميين يورد نصاً صريحاً بخصوص ولاية عبد الوهاب الحكم بعد أبيه وهذا النص تأتي اهميته من كون أبن الصغير كان معاصراً للدولة الرستمية وهو يخالف ماذهب إليه مؤرخو الإباضية من أنّ أمامة عبد الوهاب كانت عن طريق الاختيار بمجلس شورى معين من لدن الإمام عبد الرحمن كما تأتي أهمية نص أبن الصغير من كونه استقى معلوماته من بعض الإباضية المعاصرين له إذ يقول : (أخبرني بعض الإباضية أن عبد الرحمن بن رستم لما مات قامت الإباضية فعقدت الإمامة لأبنه عبد الوهاب فكان ملكاً ضخماً وسلطاناً قاهراً ؛ وعلى يديه أفترقت الإباضية) [1].

وقد تولى عبد الوهاب الحكم في تاهرت بعد أبيه من سنة 117-208هـ/ 788- 824م [2] .

وقد أكد الباروني في الأزهار حقيقة وراثة عبد الوهاب للحكم عن والده ، فقال ((وكان قد نشأ له في أيامه ولد يعرف بعبد الوهاب وكان محمود الفعال وكان قد رشحه للقيام بعده، فلما انقضت أيامه صيرت الإباضية إليه الأمر بعده)) [3].

إذن فالباروني المؤرخ الإباضي يؤكد ما ذكره ابن الصغير على الرغم من تباعد الحقبة الزمنية بينهما ونذهب إلى أن الحكم بعد عبد الرحمن أصبح حكماً ملكياً بالتوريث وليس كما تزعم بعض المصادر الزمنية الإباضية التي تشير إلى وجود مجلس شورى .

وفي هذا الصدد ذكر أبو زكرياء ما يلي : (وجعلها شورى في ستة نفر صنيع عمر بن الخطاب أحدهم مسعود الأندلسي ... وأبو قدامة يزيد بن فندين اليفرني ، وعمران بن مروان الأندلسي ، وعبد الوهاب بن عبد الرحمن ، وأبو الموفق سعدوس بن عطية ، وشاكر بن صالح الكتامي ، ومصعب بن سلمان) [4] .

لذلك فإذا صدقنا الرواية الإباضية وسايرناها في تعيين عبد الرحمن لمجلس السبعة ومن بينهم ابنه عبد الوهاب فإننا لا نصدقها في دعواها أن ذلك أقتداء بعمر بن الخطاب ، بل يتبادر إلى الذهن إن ذلك المجلس وكأنه مجلس الحل والعقد كان لتعيين عبد الوهاب وتأمين وصوله إلى الحكم بعد أن رشحه أبوه للقيام بعده .

وبذلك فإن الشك يرقى إلى قصة الأختيار [5] ، من أساسها ، ومما يؤكد هذا الشك حدوث فتنة (معارضة) أبن فندين بعد تولية عبد الوهاب مباشرة ، وهي المعارضة التي طعنت في إمامة عبد الوهاب ، وسمي أنصارها بالنكارية [6]، لإنكارها تلك الإمامة ، مما يمنحنا فرصة للقول: انها كانت ضد نظام الوراثة في الحكم [7] : وهو النظام الذي رفضه الخوارج عامة والإباضية خاصة[8].

فالمبدأ المقرر عند الإباضية في قضية الخلافة او الإمامة هو أن تكون شورى بين المسلمين يتولاها أصلح المسلمين [9]، ويبدو أن ابن فندين وأصحابه عرفوا أن تولية عبد الوهاب الإمامة لها عواقب وخيمة أخطرها الاستمرار في وراثة الحكم .

ومن ثم تولى إمامة الدولة الرستمية منذ نشأتها إلى حين سقوطها أبناء عبد الرحمن وأحفاده [10].

ولا يمكن أن نتفق وبعض الكتابات [11]، الحديثة التي تريد أن تعلل أو تسوغ أن نظام الدولة الرستمية شورياً ولا يختلف عن عهد الخلفاء الراشدين ، على الرغم من أن الذين تولوا الحكم في تاهرت كلهم من أبناء الأسرة الرستمية ومن الذين يرون هذا الرأي هو علي يحيى معمر إذ يرى أن كل كلمة أئمة الإباضية الذين وصلوا إلى الحكم في المغرب نهجوا نهج الخلفاء الراشدين إذ قال(ولم يكن لولاية العهد أي اعتبار أو نظر بل لم يكن لهم فيها أي حدث أو تغيير) [12].

ولنعد إلى دراسة وضعية مجلس الشورى لنجتلي الأمر في أن تنصيب عبد الوهاب حاكماً لتاهرت لم يكن ليتفق و ما ساقته المصادر الإباضية التي أسلفنا الإشارة إليها ؛ فمجلس الشورى تم تعيين أعضائه من أناس لم تذع شهرتهم ولم تطر أسماؤهم في الآفاق ممن ليس لهم قبيلة لهم يحتمون بها من أمثال مسعود وعمران الأندلسيين [13] اللذين لا عصبية لهما تساندهما ، وابن فندين اليفرني يحتمل تأييده لعبد الوهاب لصلة النسب [14] التي يمت بها عبد الوهاب إلى (بني يفرن[15]) [16]، وشكر بن صالح الكتامي الذي يرجع نسبه بحسب تسميته إلى قبيلة كتامة بالمغرب ، التي لم يرد أي ذكر عن تواجدها في تاهرت على نحوٍ مؤثر في الأحداث مثل نفوسة وزناته وسدراتة وهوارة ، وبذلك يُعدّ أبن صالح أحد الغرباء الذين لا قبيلة لهم .

وبقية أعضاء مجلس الشورى لم تسعفنا المصادر التاريخية التي تناولت تلك الحقبة بأي معلومات عنهم أو عن نشاطهم أو دورهم الاجتماعي ، سوى انهم من أئمة المذهب الإباضي وعلمائه ، فيطلق عليهم الباروني [17] لقب العلامة لكل منهم ، والنص الذي ساقه أبو زكرياء في كتابه السيرة يعطينا صورة واضحة عن الوضعية التي سارت فيها عملية الاختيار إذ أجتمع مجلس الشورى على من يولونه فتدافع بعضهم إلى بعض [18].

ويبدو أن الناس عامة كان لهم رأي في عملية الانتخاب أو في من يتولى الإمامة ، فيذكر أبو زكرياء : (إلا إن عامة الناس مالت نفوسهم إلى أثنين منهما ، هما مسعود الأندلسي والآخر عبد الوهاب بن رستم) [19]،ويبدو أن العامة انقسمت على نفسها في ولائها على طرفين أحدهما موال لمسعود الأندلسي والآخر لعبد الوهاب وأستمر هذا الجدال شهراً تقريباً [20]، يديرون الرأي فيما بينهم (إلا أن العامة مالت إلى مسعود فبادروا فبايعوه فهرب لهم وأختفى ، وابتدروا عبد الوهاب ليبايعوه) [21].

ويفهم من نص أبي زكرياء أن مسعود الأندلسي قد حاز الإجماع في نهاية المطاف بعدما يزيد على الشهر من الجدال وتدارس الأمر او نقل بصورة أكثر دقة بعد اختلاف الآراء ، وفي أخر الأمر يختفي مسعود الأندلسي عن مسرح الصراع فجأة .

ويمكن ان نطرح تساؤلات حول هذا الاختفاء الغامض واسبابه ، أكان هذا الاختفاء اختيارياً من مسعود نفسه أم قسرياً من جماعة عبد الوهاب ليخلو لهم الأمر ؟ ونحن نشك أن يكون هذا الاختفاء اختيارياً من مسعود الأندلسي نفسه وإلا فلمَ لم يحسم هذا الأمر من البداية ويعلن انسحابه قبل مضي شهر من الجدال والتوتر والتحفز.

وكما ورد في نص أبي زكرياء ((فتدافع بعضهم إلى بعض)) [22]، وهذا يعطينا مؤشراً واضحاً أنّ الحرب كادت تندلع ومن ثم خرج الامر من مجلس الشورى المصغر لتدلي الناس عامة بدلوها في هذا الأمر .

وبعد أن حسم الأمر لمصلحة عبد الوهاب ظهر مسعود الأندلسي فجأة وكان أول من يبايع عبد الوهاب بالإمامة [23].

تحت أي تأثير فعل مسعود الأندلسي هذا ؟ لا شك أن مسعود الأندلسي آثر السلامة على المجابهة مع عبد الوهاب الذي أنحازت إلى جانبه زناته وهم أخواله زناتيه ، وكذلك أنحازت إليه جماعات الفرس الذين كانوا يمثلون جالية قوية في تاهرت [24].

إذاً مسعود الأندلسي أجبر على عدم الحضور والاختفاء عندما حاز الإجماع في نهاية المطاف ، ومن ثم فرضت عليه المبايعة لعبد الوهاب تحت تأثير نفوذ هذا الأخير وإلا فكيف تفسر تجشمه مشقة الدخول في الصراع منذ البداية إذا كان راغباً عن هذا الأمر ؟ وفي ضوء الرواية الإباضية نرى أن عبد الوهاب لم يكن مجمعاً عليه لتولي الإمامة أو الحكم من لدن العامة في تاهرت ، ولكن جعلها تصل إليه أو يتقلدها بعد سياسة

الترغيب والترهيب التي استعملت ضد بقية منافسيه من أعضاء مجلس الشورى الموصى به من لدن عبد الرحمن بن رستم ، إذ كان يهدف به إلى تزكية ابنه عبد الوهاب إماماً بعده .

أما ابن فندين زعيم النكارية التي هي أولى الفرق المعارضة التي خرجت على رأي إمامة تاهرت نتيجة الانحراف عن المبدأ الأساس الذي حاول الإباضية المناداة به وهو مبدأ الشورى في الحكم ، فهو كان أحد أعضاء مجلس الشورى ، وكانت معارضته للإمام عبد الوهاب – بمقتضى الروايات الإباضية نفسها – تنصب على انفراد الإمام بالحكم من دون مجلس شورى يرجع إليه في تسيير الأمور ، ولم يقتد بسيرة والده عبد الرحمن عندما كان يعقد مجلس شورى من وجوه القبائل ومقدميهم إذا حزبه أمر من أمور الدولة وإن لم يكن هذا المجلس بالديمومة أو بعدد معين ، بل يأتي على وفق الظرفية التي تقع فيها النازلة أو الأمر المهم المراد البث فيه .

فإبن فندين لم يكن مبدعاً في هذا الرأي أو المبدأ السياسي وهو ضرورة وجود مجلس شورى مع الإمام يشاركه في تسيير دفة الحكم ، ويمنعه من الإنحراف والأنفراد بأمور الدولة ، كما تأتي وجاهة الرأي من جانب أخر هو أن عبد الوهاب لم يكن مجمعاً عليه من لدن الناس عامة ولا من لدن مجلس الشورى ، وهذا يفضي الى نتيجة مقتضاها ان أي رأي ينفرد به عبد الوهاب محل نظر أو خلاف ، كما وقع في توزيع مناصب الدولة اذ كافأ من تعصب له وقربه في حين اهمل من مثلوا معارضة له أو أختلافاً معه في الرأي كابن فندين .

وقد ورد عند أبي زكرياء في (السيرة) رأي أبن فندين فيما أتخذه عبد الوهاب من قرارات (قال أبن فندين وجماعته إنما كانت ولاية عبد الوهاب على شرط أن لا يقضي أمراً دون جماعة معلومة) [25].

ومعطيات هذا النص تؤشر على أن مجلس الشورى المختلف على مهامه كان لابن فندين فيه رأي هو على حد كبير من الوجاهة والدقة في تسيير شؤون الدولة على وفق مبدأ الشورى ، وهو نظرة سياسية متقدمة على عصرها إذا ما نظرنا إلى أهداف عبد الوهاب وأتباعه من أن مجلس الشورى ينحصر دوره في أختيار شخص منهم للإمامة وتنتهي مهمته ويترك الأمر للحكم الفردي الذي كانت تخشاه وتمقته العامة ومختلف المذاهب المعارضة لبني أمية والعباسيين ومن بعدهم ومن ضمنهم أتباع المذهب الإباضي .

إن نظرة فاحصة في مقالة ابي زكريا يند منها أهم الآراء التي تمسك بها ابن فندين وعارض من اجلها عبد الوهاب ، فضلا عن الشرط أو المبدأ السابق وهو عدم الإنفراد بالحكم من دون جماعة معلومة.

كذلك كانت هناك معارضة فيما أتخذه عبد الوهاب من قرارات فقال أبو زكرياء (رأى أبن فندين وجماعته إنه حما بعض الناس علينا وولاهم الأمور دوننا ونحن أولى بالأمور ممن ولاه على الناس لأنه إنما كانت ولايته على أيدينا) [26]، ومسوغهم (أنه لا يجوز تولية رجل إذا كان في جماعة المسلمين من هو اعلم منه) [27]، وبالنظر لوجاهة هذه الآراء شعر عبد الوهاب بأن الأمور قد اختلطت [28]، عليه أو وجد نفسه منساقاً إلى رأي طائفة دون أخرى ، كما شعر أن المعارضة في تزايد مستمر وربما يستدعي الأمر إعادة النظر في إمامته من جديد ، ولكي يخفف من حدة الخلاف الدائر حاول أن يكسب الوقت لمصلحته ، واتفق مع النكار الذين يتزعمهم ابن فندين على طلب الشورى من أئمة المذهب المشرق .

وفي هذا السياق ورد نص في كتاب (السيرة) لأبي زكرياء يتضح من خلاله مدى التوتر والخلاف بين أبن فندين وجماعته من جانب وعبد الوهاب ومريديه ، بل يؤكد هذا النص أن الأمر وصل إلى درجة التقاتل والحرب بين الطرفين ، فذكر (أن جماعة المسلمين[29] لما أصلح أمرهم مع ابن فندين وأصحابه على أن يضعوا أوزار الحرب حتى يراسلوا إخوانهم بالمشرق ، ويكف بعضهم عن بعض ، فما أجابوهم به أخذوه ، فبعثوا برسولين ، فتوجه الرسولان إلى المشرق ، فلما وصلا مصر وجدا بها شعيب بن المعرف [30]) وهو أحد علماء المذهب في مصر بعد أن أخبراه بموت عبد الرحمن وأستخلاف أبنه عبد الوهاب مكانه ، والمعارضة التي أبداها أبن فندين وأدعائه الشرط في إمامة عبد الوهاب [31]، ولما سمع شعيب ذلك من الرسولين خلا بطائفة من أصحابه منهم أبو المتوكل وأتفقوا على المسير إلى تاهرت[32].

هذه أول محطة لوفود المشورة الذي أرسل من تاهرت ، وكانت وجهة الوفد الثانية إلى مكة إذ ألتقوا بأبي الربيع عمرو بن حبيب الفراهيدي من تلامذة أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة التميمي [33]، وبعد عرض موضوع الخلافة على الربيع وجماعته ارتأى هؤلاء تدارس الأمر بينهم للوصول إلى رأي واضح في هذه الفتوى .

وبعد ان لأي جهدهم في ذلك أعطوهم جواباً بدا جلياً أنه في مصلحة عبد الوهاب كما تذكر المصادر الإباضية إذ ذكر أبو زكرياء (الإمامة صحيحة والشرط باطل) [34]، وبذلك ترى المصادر الإباضية أن شيوخ المذهب في مصر ومكة أفتوا لمصلحة عبد الوهاب .

وفي هذا السياق يورد محمود أسماعيل تحليلاً لهذه الفتوى وأسبابها ، ونرى أن هذا التحليل يتسم إلى حد كبير بالوجاهة والأهمية ، إن قبول أبن فندين مبدأ التحكيم من فقهاء المذهب في الشرق في قضية الإمامة يؤكد إيمانه بعدالة موقفه وشرعية قضيته ويدحض دعوى المصادر الإباضية في إنه ثار لأسباب شخصية [35].

وملخص القول في تحليل محمود إسماعيل قوله : (ويخيل إلينا إن فتوى المشارقة كانت لصالح أبن فندين ، بدليل وصول فقهاء مصر ورئيسهم شعيب بن المعرف إلى تاهرت ، وأنضمامهم إلى ابن فندين في الثورة على عبد الوهاب) [36]، وكذلك وردت عبارة عند الشماخي توضح أن المشارقة (عابوا على عبد الوهاب أشياء وأمروه أن يرجع عنها) [37]، كذلك ضعف الرواية الإباضية الوهيبة التي تصور تريث الربيع [38]، وإخوانه في إصدار فتواهم ريثما يجهدوا ويتابحثوا في مسألة تعد من بديهيات الفقه الإباضي .

ومن دون كثير من الاستطراد في هذه المسألة الخلافية المذهبية يقتضي الأمر ان ننبه على ان ما دعانا لمتابعة ولاية عبد الوهاب ، أن هذا الإمام تبرز في عهده العلاقة بوضوح بين جبل نفوسه وتاهرت حاضرة الدولة الرستمية ، و معارضة ابن فندين سيكون لها صداها السياسي في الجبل أي أن الظروف والملابسات التي وصل فيها الإمام عبد الوهاب إلى الحكم هي ما سينجم عنها من علاقة سياسية بين الجبل وتاهرت .

ولا سيما اننا علمنا أن ابن فندين يفرني من بنى يفرن بجبل نفوسة ، وقد ألمح الشماخي لوجود بني يفرن بالجبل في أثناء الخلاف القائم بين العباس والي الإمام أفلح على الجبل وابن خلف بن السمح (وقد بلغنا أن العباس خرج إلى بني يفرن) [39]،وكان ذلك في ثورة خلف على إمامة تاهرت.

بيد ان ما يعنينا من هذا النص هو وجود بني يفرن بالجبل وأستمرارهم في المعارضة لإمامة تاهرت ، وكذلك كان جماعة النكارية [40] وهم أتباع ابن فندين إذ انضموا فيما بعد إلى خلف بن السمع الذي أعلن مخالفته لإمام تاهرت وإعلان الإمامة في الجبل وقد أشار الشماخي إلى ذلك إشارة عابرة يفهم منها وجودهم ورغبتهم في إقامة إمامة بالجبل والانفصال عن إمامة تاهرت (فأتى أبا عبيدة[41] رجل نكاري فقال له : لا طاقة لك اليوم بخلف وعساكره ولا حاجة لك في لقائه ، فحلف أبو عبيدة بالله بكل لغة يحسنها من عربية وبربرية وكانمية وغيرها لا قاتلتهم ولو لم ألقاه إلا بسيفي هذا) [42].

يستقى من هذا النص أن حركة النكار كانت غير متحمسة لقتال خلف بل وتقف إلى جانبه في إعلان إمامة في الجبل . كما يفهم من هذا النص مدى الارتباط الثقافي وتقارب المنظومة الفكرية بين الجبل ودول جنوب الصحراء التي تسمى بدول السودان التي تعد كانم أحد ممالكها ، مما يستجلى منه يبين مدى تأثير هذا التواصل بين الجانبين وهذا التواصل أقتصادي بالدرجة الأولى أدّت فيه تجارة القوافل دوراً أساسياً في تنشيط العلاقات الثنائية .

وإلى جانب ذلك فهذا التواصل أدى إلى أنتشار الإسلام في جنوب الصحراء من جهة وإلى أنتشار لغة أهل كانم في جبل نفوسة من جهة ثانية .

المبحث الثاني
الفرق الإباضية المعارضة (المفترقة) للدولة الرستمية

لقد عرفت هذه الفرق بالتشظي والانشقاقات بمقتضى تسمية المصادر الإباضية [43] أو المعاصرة لها ، ويمكن الإشارة إلى ما ذكره الأستاذ محمود إسماعيل عن أهداف هذه الحركة ، وهي لا شك رؤية معاصرة وحديثة تم الوصول إليها في ضوء دراسة التاريخ السياسي لتلك الفرق في حقبه دول الخوارج بصفة عامة ، اذ يجمل أهداف تلك الفرق المعارضة التي تُعدّ افتراقات أساسية في الدولة الرستمية ، و تتميز بزعمائها الذين قادوا تلك الإنشقاقات الواحد تلو الآخر ، بيد ان الجامع بين هذه الفرق يتجلى في انها تمثل معارضة سياسية للدولة الرستمية .

وقد حدد محمود إسماعيل تلك الأهداف في ثلاثة : (كان الإنشقاق الأول نتيجة خلافات فقهية حول مسائل الإمامة وسياسة عبد الوهاب في تعيين عماله ، وكان الإنشقاق الثاني بسبب قضية تعدد الأئمة وحق الرعية في اختيار عمالها ، اما الخلاف الثالث فكان من جراء الإخلال بشرعية الإمامة وإهدار رسومها على يد أفلح بن عبد الوهاب [44] فضلاً عن سياسته في استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالبة بيت المال من الرعية) [45].

في ضوء هذا الإجمال لتلك الإنشقاقات نعرف أن الدولة الرستمية واجهت معارضة مستمرة أدت في نهاية الأمر إلى أضعافها وسكون ريحها والملاحظ أن المصادر الإباضية تسمي هذه المعارضة بالأفتراق وصنفتها إلى مجموعة أفتراقات الأول – الثاني [46]... فربما للتخفيف من حدتها أو للتقليل من أهميتها ، كما تصفها بأنها مخالفة ومارقة وضالة ، وتنعت أصحابها بنعوت غير موضوعية (الخبيث[47] بن الطيب – النفاتية – النكارية) ويجدر بنا أن نوضح أهداف كل حركة لنصل إلى جلية الأمر من خلال أستعراض أسباب تلك الأنشقاقات أو الإفتراقات حسب رأي الإباضية.

1.حركة (النكارية) (اليزيدية) [48]:

إن تسمية هذه الحركة بالنكارية هي من ضمن التسميات التي أطلقها عليهم الإباضية من أتباع عبد الوهاب ، وقد نعتهم أبو زكرياء بعدة نعوت أو تسميات تدخل في باب القدح في مذهبهم ومعارضتهم فقال : (فصاروا يجتمعون ويتناجون فلذلك سموا بالنجوية) [49]، ثم بعد ذلك اجتمعوا بكدية بحيال المدينة فأظهروا إنكار إمامة عبد الوهاب ، فسموا النكار وسموا الشغبية لإدخالهم في الإسلام الشغب ، وسموا الملحدة حين ألحدوا في أسماء الله وسموا النكاثة لنكثهم بيعة الإمام بغير حدث [50].

إن هذه النعوت التي ذكرها أبو زكرياء تخرج المؤرخ عن الاطار الموضوعي وتمس بمدى صدقه في ذكر الأحداث وهو امر كان نتاجه التحامل على المعارضين له في الرأي دونما إنصاف أو تبيان حقيقة الأمور على وفق طبيعتها التي حدثت بها .

وما يعنينا من هذا العرض هو أن حركة النكار أصبحت تمثل حزباً معارضاً حقيقياً إذا جاز التعبير ، وأن آثار هذه المعارضة هي التي ستشكل أحد عوامل العلاقة بين جبل نفوسة وتاهرت.

واصبحت هذه المعارضة ذات مبادئ أساسية في الشريعة العقيدة بين الإمام ورعيته، وتمثل جوهر نظام الحكم عند الرستميين وهو مبدأ الشورى ، والخلاف في هذا المبدأ هو : إلى أي مدى تستمر صلاحيات هذا المجلس في ممارسة المهام السياسية ؟ وهل ينتهي دوره عند أختيار الإمام فقط أو تعيينه بصورة أدق .

2.الحركة الخلفية [51]:

وهم أتباع خلف بن السمح بن أبي الخطاب المعافري الحميري اليمني[52] الذي تولى ولاية جبل نفوسة برأي من أهل الجبل بعد أن توفي والده السمح الذي تم تعيينه من لدن الإمام عبد الوهاب بطلب من أهل الجبل [53]، ولكن الإمام عبد الوهاب رفض ولاية خلف على الجبل على الرغم من مراجعة أهل الجبل للإمام عبد الوهاب في ذلك [54].

وما نود إثباته في هذا المنحى هو تعداد أوجه المعارضة التي واجهتها إمامة تاهرت مع تحديد مجال هذه المعارضة الجغرافية فهذا الإفتراق الثاني – على رواية الإباضية- أو المعارضة السياسية بطبيعة الأمر ظهرت في جبل نفوسة ، وهي إحدى ولايات الدولة الرستمية في الجهة الشرقية مما يعني أن تلك الولاية كانت

تنزع إلى الأستقلال أو الأنفصال عن إمامة تاهرت إذ أن تلك الإمامة حادث عن مبادئها في إدارة الحكم وأنتفاء مبدأ الشورى في أختيار أئمتها .

علاوة على ذلك إنه لا يوجد ما يمنع ظهور أكثر من إمام في وقت واحد طالما أنقطعت[55] الحوزات وتباعدت الشقة بين أطراف الدولة .

والذي ينساق الى الذهن أن هذه المعارضة كان لها اثر خطير على كيان الدولة الرستمية وفي علاقتها بالجبل وهو إعلان الإنفصال بالجبل عن تاهرت وتكوين إمامة إباضية مناظرة لإمامة تاهرت مما يفضي الى تقويض مرتكزات الدولة .

3. الحركة النفاتية [56] أو الأفتراق الثالث :

إن هذا الأفتراق أو المعارضة وإن أخذت طابعاً سلمياً وهو ما نسميه الأختلاف في الآراء أو الأفكار لم يتطور إلى مرحلة التقاتل وتجريد السلاح كما حصل في الحركتين السابقتين ، بل كمن في جملة من الآراء الفقهية التي نادى بها زعيم هذه الحركة فرج بن نصر [57] النفوسي وهي[58] أنتقاد الإمام في تاهرت عندما حاد الإمام أفلح عن تعاليم المذهب ، وهو الذي أطلق عليه أسم نفات [59]، ومنه أشتقت جماعة حملت هذا الإسم وهم النفاتية .

وعلى الرغم من أن مصادرنا عن هذه الحركة هي إباضية وهبية أي من أنصار عبد الوهاب ومنحازة إلى أئمة تاهرت فإننا من خلال قراءة تلك المصادر أستطعنا أن نجتلي أن أوجه الخلاف بين أبن نصر النفوسي والإمام أفلح [60]،فهذه المصادر خلقت لنفسها أو للإمام مسوغاً لأستعداء ابن نصر ومحاربته ، وإن هناك أسباباً من الطمع الشخصي تلصق بأبن نصر ، وتلك المصادر لا تستطيع إخفاء هذا الخلاف برمته أو تظهر تلك المعارضة بأنها نوع من الخروج عن الطاعة للإمام ، فتذكر تلك المصادر أن من بين تلك الأسباب خيبة أمل أبن نصر (نفات) في عدم توليه ولاية قنطرارة[61] التي كانت من نصيب صاحبه في طلب العلم في تاهرت سعد بن وسيم بن يونس النفوسي [62] وتجمع المصادر الإباضية على رواية واحدة لهذه الحادثة ولا سيما في مقدمتها ، ومفادها إن أبا يونس وسيم وإلى قنطرارة من لدن الإمام أفلح أرسل أبنه سعداً إلى الإمام ليتعلم العلم وكان برفقته أبن نصر (نفات) وعندما توفي والي قنطرارة المشار إليه كان سعد أبنه وصاحبه (نفات) قد أتما تعليمهما في تاهرت واراد الإمام أن يستعمل والياً على قنطرارة فاختار سعداً أبن الوالي المتوفى مما سبب حنقاً وغضباً لأبن نصر (نفات) الذي يرى أنه أحق بهذه الولاية بالنظر لذكائه وتميزه بالعلم [63]، وقد أجرى الباروني مقارنة بين سعد وابن نصر في مدى تبحرهما في العلم (وكانت تظهر في تلك المدة (يقصد مدة التعليم في تاهرت) من سعد دلائل للصلاح وتلوح عليه سماء العفة والإستقامة أكثر من نفات وإن حاز نفات قصب السبق في الذكاء والفهم على كثير من أترابه) [64]، والصفات التي أتصف بها سعد ليست صفات رجل سياسة أو حكم ، كما ان المصادر الإباضية [65] أجمعت على علم أبن نصر وذكائه ، وأنه فاق أقرانه في العلم فهي لا تعترف له بأحقيته في ولاية قنطرارة إذا أخذنا بوجاهة هذا السبب الذي تذكره المصادر الإباضية التي كان ميولها مع أئمة تاهرت وهم يعارضون من عارضهم وينكرون عليه معارضته لهم ، ومن هذه المصادر نفسها يأتي النكير والإفتاء على أبن نصر (نفات) بأنه خالف الشرع وخالف الإمام وأظهر البدع في الإسلام ونسبت إليه آراء في الفقه (المواريث[66]) تحديداً وما نود التنويه له أو الوصول إليه من خلال هذه النصوص المعارضة لأبن نصر أنه كان صاحب رأي في مسألة الإمامة وطرائقها ، على الرغم من إن المصادر التي تنصفه لم تصل إلينا ربما لتغلب الطرف المناوئ (لنفات) وهم الوهبية الذين يعدونه مارقاً على الإمامة لأسباب ودوافع ذاتية .

وفي سياق القاء حزمة من الضوء على آراء أبن نصر (نفات) قال بعض المحدثين محمود إسماعيل محللاً آراء (نفات) في الإمامة وبعض المسائل الفقهية التي نسبت إليه [67]: (إن ذلك لا ينفي قط كون نفات ثائراً صاحب آراء وأجتهادات في المذهب الإباضي ، وداعية لأنقاذ الإمامة الإباضية مما تردت فيه من أمتهان على عهد أئمة بني رستم ، فقد آلت الإمامة إلى أفلح بن عبد الوهاب توا بعد وفاة أبيه(208هـ/823م) مما يؤكد أستقرار مبدأ الوراثة وأختفاء مبدأ الأختيار في الحكم الرستمي ، وكان مثل هذا الإنتهاك لتعاليم المذهب كفيلاً بإثارة عالم فقيه مثل فرج بن نصر .. ومن ثم عول على الخروج على إمامة أفلح وأتخذ من قريته [68] المجاورة لقنطرارة مركزاً لدعوته وأنصاره ، ولقيت دعوته إقبالاً كبيراً بين إباضية نفوسة وزواغة ، وعبثاً حاول عامل قنطرارة إقناعهم بالعدول عن آراء نفات والإلتزام بطاعة الإمام) [69].

لقد نادى به ابن نصر بآراء وأفكار لتصحيح مسار أوضاع الإمامة التي رآها تنحرف عن مسارها الذي وضعه لها أئمة المذهب ولو من الناحية النظرية أزعجت الإمامة في تاهرت مما جعلها ترسل عدداً من المناشر [70] المتلاحقة إلى الولاة والعمال في الجهات الشرقية من الدولة الرستمية تتضمن تحذيرات وتوصيات لمقاومة خطر نفات وتحذير العامة من فتنته ، ولا سيما إذا ما علمنا انّ تلكم المطالب والآراء تتماشى ورغبة العامة [71].

ومجمل القول فإن تلك المراسلات والتحذيرات التي كان الإمام أفلح يرسلها إلى الولاة والعامة يبدو أنها قد آتت أكلها في نفوس العامة اذ أفضى ذلك الى قيام الامام أفلح بإصلاحات جذرية لإيجاد حلول لمشاكلها مع الولاة ، وسمح لهم بأن يشتكوه من عماله وولاته في أسلوب مبطن بالتهديد لكل مخالف .

ويمكننا أن نورد مقطعاً من إحدى رسائله على الرغم من طوله لتبيان مدى خطورة ونوفذ نفات وأنزعاج الإمام أفلح من هذا الخطر .

قال في رسالة عامة لكل المسلمين : (فأنا نشهد الله على من كان من أهل هذه الدعوة وعمالنا قوادنا وأهل العلم من أصحابنا ومن التف إليهم من رعيتنا أن لا يسمع أحد يبتدع في دين الله أو يسلك طريقة غير طريقة أصحابنا الماضين من أسلافنا إلا ويكون قد غير ذلك وأطفأه أستتاب من أظهره ، فإن لم يثب خلعه ، فهذه مني عزيمة واجبة وأمر لازم وفرض محرم أن يتعدى أو يقال بخلافه ، فمن قري عليه كتابي هذا فليسمع وليطع إلى ما أمرت به ، فإن من أنتهى إليه كتابي هذا في حرج أن قصر عما أحدث به ومن عاب أحداً من عمالنا بخصلة من الخصال أو أنكر عليه شيئاً فليرفع ذلك إلينا نحن الذين يغيرونه إن كان مما يغيره وليس للرعية الوثوب على السلطان حتى ترفع ذلك إلينا) [72].

هذا نموذج للرسائل التي كانت توجه من الإمام أفلح إلى عامة الإباضية (المسلمين) وإلى القواد والعمال وأهل العلم : أي إلى دواوين الولايات وموظفيها وإلى العامة ومن كان معهم من غير الإباضية تتضمن تحذيراً من تبني أفكار نفات من دون أن تكون هناك مساحة من الحرية لمناقشة الآراء أو الرد عليها ومعارضتها .

كما نفهم من رسالة أفلح أن نفات ربما طعن في سيرة بعض العمال وسلوكهم وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل اعتراضه على العمال في جمع الحقوق الشرعية تفادياً لأستشراء الفساد في ذمم بعض الولاة والعمال (أي الأداة الإدارية) في مختلف دواوين الدولة ، إذ أنهم أستعملوا الشطط في تلك الجبايات ، ومما يؤكد رأينا أن نفات أنكر على بعض العمال هذا المسلك ، ما جاء في رد أفلح على رسالة نفات التي لم تصل إلينا (إن كل من أبتدع في ديننا خلاف أسلافنا وزعم أن عمالنا أساقفة ، وانهم لا طاعة لهم في حال كتمانهم ، فهو محقوق البراءة) [73].

وبذلك أستعمل أسلوب التهديد بالقتل أو عقوبة النفي والبراءة والإبعاد .

وعندما استشعر نفات بحرج موقفه أمام أفلح ، وهو يقود معارضة فكرية أو ذات رأي في بعض رسوم الإمامة من دون اللجوء إلى استعمال القوة او تجهيز الجيوش لذلك حيث نفهم من إحدى رسائل أفلح إنه ربما يكون عرضة للقتل ، ونقتطف من كلام الباروني في هذا السياق نصاً على لسان أفلح جاء فيه (ليأت إلينا نفات فيوضح لنا ما أنكره منا فإن كان حقاً قبلناه وإن كان باطلاً فأيه[74]) ومن ثم عدّ نفات إن (إيه) من السلطان تعني القتل عينه فإلى أين أذهب [75].

أمام هذا الجو السياسي المشحون الذي وجد نفات نفسه محاصراً به رغم إنه يُعد أحد المصلحين الدينيين لكيان الإمامة ، وما كان يتميز به من ذكاء وفقه وذهن وقاد ، وهذا بشهادة معارضيه أو بحسب ما ورد في المصادر الإباضية التي كانت موالية لإمامة تاهرت .

أنسحب نفات إلى المشرق[76] تاركاً الأمور إلى حين ، ولكن رحيله إلى المشرق طرح بعض التساؤلات هل هو لتطبيق عقوبة النفي والإبعاد ؟ أم إن هذه الهجرة أرغم عليها عندما شعر بالخطر على حياته ، ولكن الباروني يستبطن كلامه في هذا السياق الأجابة عن ذلك اذ قال : (فلما قرأ نفات هذا الكتاب وفهم إشارات الإمام فيه وأدرك ما ترمي إليه آخر عبارة ، وهو قوله وأني غير كاتب إليك كتاباً بعد هذا)[77].

من هنا نفهم أن دور المعارضة السلمية التي بدأها نفات قد أنتهى وإن بقيت الأفكار بين عامة الناس وتبناها بعض الأفراد ، فإن الداعي الأول إليها ، وهو نفات قد حزم امره على الخروج إلى المشرق والوصول إلى بغداد [78].

أنتهى طور من أطوار المعارضة التي تعرضت لها الإمامة الرستمية التي كان ميدانها هذه المرة كسابقتها هو جبل نفوسة ، وإن أتسمت هذه المعارضة بالطبع السلمي والتنكير على ممارسات الإمام الرستمي والولادة والعمال فهي كانت أخطر من سابقتها من حيث الطعن في أسلوب الحكم السياسي ، الذي يستند على شرعية دينية تبناها (المذهب الإباضي) وهو (مبدأ الشورى) لأختيار الإمام .

ولكن أفلح الذي آلت إليه الإمامة تواً بعد وفاة أبيه عبد الوهاب (208هـ) [79]، يؤكد أستقرار مبدأ الوراثة وأختفاء مبدأ الأختيار في الحكم الرستمي مما يُعدّ أنتهاكاً لتلك المبادئ التي تبناها الإباضية وثاروا من اجلها على نظام الحكم الوراثي في المشرق .

وما يهمنا في هذا الأمر أن هذه المعارضة المتوالية لنظام الحكم الرستمي وما نتج عنها من انقسامات قد هيأت الأمر للمطالبة بإقامة إمامة إباضية في جبل نفوسة والدعوة لها ، وتأسيساً على تلك الإفتراقات التي قادها رجال من الجبل منهم من رأى أحقيته للإمامة وإن قيامها في الجبل هو من الضرورات الشرعية لأنقطاع الحوزات بين تاهرت وجبل نفوسة فمنهم من انكر أنحرافات إمامة تاهرت برأي فقهي من دون عنف .

الخاتمة :-

1- إن مراقبة المنظومة الفكرية عند الإباضية في الدولة الرستمية يفصح عن أنها كانت فرقة ذات نسيج واحد بيد أن ثمة ظروفاً سياسية وثقافية واقتصادية عصفت بهذا النسيج مما افضى الى تفككه وصيروته مجاميع مصطرعة فيما بينها .
2- أفضت معطيات البحث الى ان الحكم بعد عبد الرحمن أضحى حكماً ملكياً بالتوريث خلافاً لما تزعم بعض المصادر الإباضية التي تؤشر على وجود مجلس شورى ، وهذا المعطى مستقى مما سطره بعض المؤرخين أنفسهم .
3- ثمة تقارب في المنظومة الفكرية وثيقة الصلة بين الجبل ودول جنوب الصحراء (جنوب السودان) تجلت تلك العلاقة على المستويين الاقتصادي والثقافي إذ ادت القوافل التجارية دوراً كبيراً في تنشيط العلاقات الثنائية .
4- ندّ عبر معطيات الدراسة أن المعارضة المتوالية لنظام الحكم الرستمي ، وما أفضى عنها من انقسامات قد مهدت السبيل لإقامة إمامة إباضية في جبل تفوسة قادها رجال من الجبل إذ رأوا أن تلكم المعارضة من المقتضيات الشرعية لانقطاع الحوزات بين تاهرت وجبل نفوسة .

الهوامش

1. أبن الصغير ، محمد ، أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق وتعليق محمد الناصر وإبراهيم بحاز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1986 ، ص43.
2. عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ،ط2 ، 1985 ، ص155.
3. الباروني ، سليمان باشا ، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية ، تحقيق محمد الصليبي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، 1987 ، ص98 .
4. يذكر ستة نفر ويجعلهم سبعة ، ينظر : أبن أبي بكر ، أبو زكرياء يحيى ، كتاب السيرة وأخبار الأئمة ، تحقيق عبد الرحمن أيوبن ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1985 ، ص 89 . لم يرد السابع عند الدرجيني ، وهو مصعب بن سدمان الذي ذكره الباروني ضمن سبعة .ينظر: الدرجيني ، أبو العباس أحمد سعيد ، كتاب طبقات المشايخ بالمغرب ، تحقيق إبراهيم طلاي الجزائر ، 1974 ، ص46 ؛ الباروني ، الأزهار ، ص148.
5. بحاز ، إبراهيم ، عبد الرحمن بن رستم ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1970، ص120-121.
6. أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص58-66 ؛ بحاز ، الرستمية ، ص121.
7. بحاز : الرستمية ، ص121.
8. المصدر نفسه ، ص122 .
9. المصدر نفسه ، ص122 .
10. المصدر نفسه ، ص122.
11. يطلق دبوز على حكم الدولة الرستمية لقب الجمهوريين بينما يطلق على سواهم لقب الملكيين .ينظر : دبوز ، محمد علي ، تاريخ المغرب الكبير ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 1963 ، ج3 ، ص527- 530 ؛ بحاز ، الرستمية ، ص122.
12. معمر ، علي يحيى ، الإباضية في موكب التاريخ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، (بلا .ت) ، ص56.
13. يوسف ، جودت عبد الكريم ، العلاقات الخارجية للدولة الرستمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص64.
14. كانت أم عبد الوهاب من بني يفرن (زناتية) ينظر : الشماخي ، أحمد بن سعيد ، سير نفوسة ، طباعة حجرية ، مركز دراسة جهاد الليبيين ، ((بلا .ت)) ، ص145 ؛ يوسف ، جودت، العلاقات ، ص64.
15. يفرن : مدينة قديمة في جبل نفوسة بليبيا لا زالت آهلة بالسكان وهي تواجد هذه القبيلة (يفرن) ، حيث يطلق على ساكني هذه المدينة (اليفرني) . ينظر : يوسف ، جودت ، العلاقات ، ص64.

16.ينقل محمد بن عميرة عن أبن تاويت الطنجي (إن زناته أنحازت لعبد الوهاب لأن أمه من بني يفرن وهي فرع من زناته ، كما أنحازت إليه الفرس لهذه العصبية أيضاً ، فكانت النتيجة أن تغلب فكرة التنصيب بالتوريث على التنصيب بالأنتخاب ، وأصبح عبد الوهاب ملكاً . ينظر : أبن عميرة ، دور زناتة في الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 ، ص119.
17.الباروني ، الأزهار ، ص 148 .
18.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص89 .
19.المصدر نفسه ، ص89 .
20.المصدر نفسه ، ص89 .
21.المصدر نفسه ، ص89.
22.المصدر نفسه ، ص89 .
23.المصدر نفسه ، ص89 .
24.الحريري ، محمد عيسى ، مقدمات البناء السياسي للمغرب الإسلامي ، (الدولة الرستمية) ، ط2 ، دار القلم ، الكويت ، 1983 ، ص110 .
25.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص92 .
26.المصدر نفسه ، ص92 .
27.المصدر نفسه ، ص92 .
28.الباروني ، الأزهار ، ص106 ؛ عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، ص157.
29.يقصد بكلمة المسلمين في الكتابات الإباضية إنهم أتباع المذهب الإباضي .
30.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص93 .
31.المصدر نفسه ، ص93 .
32.المصدر نفسه ، ص93 .
33.المصدر نفسه ، ص93 .
34.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص94 ؛ الشماخي ، السيرة ، ص146 .
35.ترى المصادر الإباضية مثل أبن أبي بكر ، أبي زكرياء ، أن أبن أفدين قام بالثورة لأن الإمام عبد الوهاب لم يخصه بأحد المناصب في دولته التي أختص بها أهل العلم والبصيرة في الدين ، أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص92 ؛ عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج،ص157.
36.عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، ص157 .
37.الشماخي ، السيرة ، ص147.
38.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص93.
39.الشماخي ، السير ، ص97 .
40.ينظر ، ص9 من هذا البحث .
41.أبو عبيدة عبد الحميد الجناوني وهو أحد ولاة جبل نفوسة .ينظر : أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص97 .
42.الشماخي ، السير ، ص185.
43.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص47 .
44.أفلح بن عبد الوهاب ، الإمام الثالث للدولة الرستمية 208- 258هـ ؛ أبن الصغير ، اخبار الأئمة ، ص57؛ أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص129.
45.عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، ص166 .
46.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص92- 129.
47.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص142 ؛ كذلك توجد في مختلف صفحات الكتاب عند الحديث عن تلك الفرق وتوجد عند الدرجيني في الطبقات والشماخي في السير .
48.يرى أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، أن تسمية اليزيدية هم أتباع (عبد الله بن يزيد) ولكن ما ذهب إليه الدكتور عوض خليفات (من أن النكار سموا باليزيدية نسبة ليزيد بن فندين له جانب من الصحة) . ينظر :

أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، هامش 1 ص49 ؛ خليفات ، عوض محمد ، النظم الإجتماعية عند الإباضية في شمال أفريقيا في مرحلة الكتمان ، عمان ، الأردن ، (بلا .ت) ، ص116 .

49.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص95 .

50.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص95 .

51.عبد الحميد ، سعد زغلول ، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى البداية عصر الأستقلال ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 1979 ، ج2 ، ص333 .

52.الشماخي ، سير نفوسه ، ص123.

53.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص119 ؛ الباروني ، الأزهار ، ص200 .

54.أن خلف أرسل رسولين إلى أبي عبيد (عبد الحميد وإلى الإمام عبد الوهاب ومن بعده أبنه أفلح على جبل نفوسه) يدعوانه إلى خلع ولاية أفلح وإثبات ولايته هو أي خلف . ينظر : إبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص131 .

55.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص131 .

56.ورغم أن مصادرنا عن هذه الحركة هي إباضية وهبية ، أي من أنصار عبد الوهاب ومنحازة إلى أئمة تاهرت ، فإننا من خلال أستقراء تلك المصادر أستطعنا أن نعرف أوجه التسمية إلى إنه من قرية (نفاتة) بجبل نفوسة المعروفة الآن بنفاتة العامرة . ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص252 . بينما يرى عبد الحميد ، سعد زغلول ، إن أصحاب الإمام أفلح هم الذين أطلقوا أسم نفات على فرج النفوسي كلقب تجريحي ، كما فعلوا مع النكار .ينظر : عبد الحميد ، تاريخ المغرب العربي ، ص348 .

57.الدرجيني ، طبقات ، ص77 .

58.النفوسي (إضافة من الباروني) ، الأزهار ، ص251 .

59.بحاز ، إبراهيم ، عبد الرحمن بن رستم ، ص128.

60.أفلح هو الإمام الثالث للدولة الرستمية ، أختلفت المصادر حول تاريخ ولايته كما أختلفت حول تاريخ وفاة سلفه عبد الوهاب . فالباروني ذكر مبايعة أفلح بسنة 190هـ أي سنة وفاة عبد الوهاب ، فيما محمود إسماعيل يرجح رأي جورج مارسيه وهو 208هـ تاريخ وفاة عبد الوهاب وولاية أفلح ، أستناداً إلى أن عبد الوهاب أرسل سفارة إلى الأندلس من أحد أبنائه سنة 207هـ . ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص221 ؛ عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، هامش 391 ، ص165 .

61.قنطرارة (تيجي) الحالية في سفح جبل كاباو في جبل نفوسة . ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص220 ؛ الزاوي ، طاهر أحمد ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، دار المعارف ، مصر ، ط2، 1963 ، ص17 .

62.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص136 ، الدرجيني ، الطبقات ، ص77 ؛ الباروني ، الأزهار، ص253 .

63.أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص136 ؛ الدرجيني ، الطبقات ، ص77 ؛ الباروني ، الأزهار ، ص253 .

64.الباروني ، الأزهار ، ص253 .

65.ومن ضمن ما ذكرته المصادر الإباضية عن ذكاء أبن نصر وفهمه وعلمه (سألته امرأة عن بيض طاهر طبخ في ماء نجس هل سينجس البيض أم لا ؟ فقال لها قفي مكانك حتى أخرج إليك ، فدخل الدار وأخذ نيلجاً (نوع من الأصباغ) فجعله في الماء وطبخ فيه بيضاً وعندما قشر البيض وجد أن النيلج قد خلص إلى داخل البيضة فعلم أن القشر لا يمنع النجس ، فخرج إلى المرأة يعلمها أن البيض غير طاهر . ينظر : البغطوري ، مقرين محمد ، تاريخ سير جبل نفوسة ، مخطوطة المكتبة البارونية ، جربة ، تونس ، ورقة ص33؛ أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، السيرة ، ص 139 ؛ الدرجيني ، الطبقات ، ص79 .

66.قال أبن أبي بكر ، أبو زكرياء : وله مسائل انتحلها لا أصل لها منها : الخطبة خطبة الجمعة رغم إنها بدعة ، وسأل عن مسألة فقيل له (رجل مات وترك أخاه من الأب وبني أخيه من الأب والأم ((فقال بنو الأخوة من الأب والأم أولى من الأخ من الأبن، فزاد خللاً إلى خللاته . ينظر : أبن أبي بكر ، السيرة ، ص 138؛ الباروني ، الأزهار ، ص251-252.

67.عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، ص167.

68.ورد ذكرها عند الباروني في الأزهار بأسم النفاتية ، ولكن هذا الإسم لم يذكره الباروني أو يحدد تاريخه هل هو قبل أحداث حركة (نفات) أو بعدها ولا شك أبن أبي بكر ، أبو زكرياء ، الذي عاش في القرن 6هـ . ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص252 ، ومع هذا نجد الباروني يحدد موقعها بدقة (وهي في قمة جبل صعبة المراقي سمت بلدة تترعت من جهة الشمال الشرقي تلي بلدة أجريجن من جهة الشمال وبينها وبين تمزين مسيرة خمسة ساعات إلى ناحية الغرب ، ويحدد قربها من قنطرارة مسيرة اربع أو خمس ساعات .ينظر: الباروني ، الأزهار ، ص 252- 254.

69.عبد الرزاق ، محمد إسماعيل ، الخوارج ، ص 167.

70.لقد ذكر الباروني بالنص عدد من تلك الرسائل أو (المناشير) حسب تسمية الباروني ، وكذلك الرد على تلك الرسائل التي بعث بها الإمام أفلح إلى الولاة العمال ولعامة الناس اولها رسالة إلى عامة المسلمين لتحذير من خطر نفات والثانية عبارة عن رد على رسالة نفات ، للإمام أفلح والثانية عبارة عن رد على رسالة نفات للإمام أفلح والتي لم يذكر نصها الباروني حيث وجهها الإمام أفلح لولاته وعماله بحق نفات هي إظهار البراءة منه ونفيه وإبعاده وهي نوع من العقوبات السياسية . ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص 251-261.

71.كانت من ضمن ما نادى برفضه نفات أو أنكره على الإمام أستعماله العمال والسعادة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا ، (أنفرد بهذا النصب الباروني ، الأزهار ، ص251) ويبدو أن هذه المسألة يحفها الغموض ، فلم نفهم منها سبب الأعتراض طالما هي حقوق شرعية . هل هو على الجباية او على من أستعمل لها من العمال؟ وهل يدخل ضمن هذه الجباية خراج أو زكاة أو جزية ؟ إذا كان بعض الرعايا غير المسلمين ربما أراد نفات تخفيض هذه الجبايات التي أثقلت كاهل العامة وهذا سبب تجاوبها معه ، عموماً يبقى نص الباروني قلقاً بما نسبت إلى نفقات وهماً .

72.مقطع من الرسالة الثانية للإمام أفلح إلى (المسلمين) في حق نفات . ينظر : الباروني،الأزهار ، ص259-260.

73.من رسالة أفلح إلى (نفات) .ينظر : الباروني ، الأزهار ، ص261.

74.الباروني ، الأزهار ، ص255 .

75.المصدر نفسه ، ص255 .

76.المصدر نفسه ، ص262 .

77.الباروني ، الأزهار ، ص262 .

78.عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارج ، ص167.

79.عبد الرزاق ، محمد إسماعيل ، الخوارج ، ص167.

قائمة المصادر والمراجع

1. أبن أبي بكر ، أبو زكرياء يحيى ، كتاب السيرة وأخبار الأئمة ، تحقيق عبد الرحمن أيوبن ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1985 .
2. أبن الصغير ، محمد ، أخبار الأئمة الرستميين ، تحقيق وتعليق محمد الناصر وإبراهيم بحاز ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، 1986 .
3. أبن عميرة ، دور زناتة ، الحركة المذهبية بالمغرب الإسلامي ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1989 .
4. الباروني ، سليمان باشا ، الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الإباضية ، تحقيق محمد الصليبي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، عمان ، 1987 .
5. بحاز إبراهيم ، عبد الرحمن بن رستم ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1970.
6. البغطوري ، مقرين محمد ، تاريخ سير جبل نفوسة ، مخطوطة المكتبة البارونية ، جربة ، تونس .
7. الحريري ، محمد عيسى ، مقدمات البناء السياسي للمغرب الإسلامي ((الدولة الرستمية)،ط2 ، دار القلم ، الكويت ، 1983 .
8. خليفات ، عوض محمد ، النظم الأجتماعية عند الإباضية في شمال أفريقيا في مرحلة الكتمان ، عمان ، الأردن ((بلا. ت)) .
9. دبوز ، محمد علي ، تاريخ المغرب الكبير ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 1963.
10. الدرجيني ، أبو العباس أحمد سعيد ، كتاب طبقات المشايخ بالغرب ، تحقيق إبراهيم طلاي، الجزائر ، 1974 .
11. الزاوي ، طاهر أحمد ، تاريخ الفتح العربي في ليبيا ، دار المعارف ، مصر ، ط2 ، 1963.
12. الشماخي ، أحمد بن سعيد ، سير نفوسة ، طباعة حجرية ، مركز دراسة جهاد الليبين ، ((بلا. ت) .
13. عبد الحميد ، سعد زغلول ، تاريخ المغرب العربي من الفتح إلى بداية عصر الأستقلال، منشأة المعارف ، الأسكندرية ، مصر ، ج2 ، 1979 .
14. عبد الرزاق ، محمود إسماعيل ، الخوارد في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط2 ، ص1985.
15. معمر ، علي يحيى ، الإباضية في موكب التاريخ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، (بلا .ت).
16. يوسف ، جودت عبد الكريم ، العلاقات الخارجية للدول الرستمية ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989 .